المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25 et 26/04/2015

25 et 26 04 15

CONFIDENTIEL

3 قوانين حول الإجهاض فوق مكتب الملك

توصل الديوان الملكي بثلاثة مقترحات منفصلة حول الإجهاض. المقترح الأول لوزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، والمقترح الثاني قدمه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، والثالث لإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

مصادر كشفت أن مقترح وزارة العدل صيغ بناء على استشارة الأحزاب ورجال القانون، ومقترح الأوقاف صيغ بناء على استشارة العلماء، ومقترح المجلس الوطني صيغ بناء على استشارة المجتمع المدني. وينتظر أن يحسم القصر في صيغة موحدة لعرضها على مساطر المصادقة.

4 1660

خلال الندوة الصحفية التي نظمتها جمعية «ماتقيش ولدي»:

الإعتداء الجنسي واقع يجب التصدي إليه يوميا

الصبار: التقرير الأخير رسم صورة قاتمة عن وضعية الأطفال المتخلى عنهم

الرباط: أحمد مرسي و عماد بلا

6/4386

«حرام أن نبقى صامتين مكتوفي الأيدي»، بهذه الكلمات وبنبرة يطغى عليها شيء من الأسى والحزن، مهدت ليلى أبو الوفا لمداخلتها، التي تدور حول ما تعيشه المساعدة الاجتماعية في مراكز الإنصات من ألم، عندما تستقبل طفلا صغيرا بعيون براقة لا يستوعب ما حصل له، رفقة أم منهارة جراء ما أصاب فلذة كبدها ولا تعرف هي الأخرى ما تفعل وإلى من تلتجئ، حين تكتشف حقيقة كون ابنها قد تعرض للاغتصاب والتحرش مرارا..لتبدأ الأسرة معركة رد الاعتبار بعد أن تستوعب ما أصاب أحد أبنائها، أسر غالبا ما تستسلم بعد وقت من الزمن لأن وحسب ذات المتدخلة، فإن تكلفة المعيش اليومي تفرض نفسها لاعتبار أن غالبية الضحايا من أوساط فقيرة، كما أننا لازلنا نعتبر الأمر «طابو»، خاصة عندما يكون الجاني فرد من الأسرة، ليبدأ الصراع بين الأفراد الأمر الذي يجعل الطفل يشعر بذنب يرافقه طيلة حياته..

الاعتداء الجنسي يعتبر من بين الظواهر الاجتماعية المعقدة والأليمة للغاية بالنسبة للضحايا وأسرهم، لأن هذه الجرائم البغيضة تمثل آلاما إنسانية ونفسية واجتماعية في الوقت نفسه للضحايا على نحو مباشر ولأقربائهم، هذا ما عبر عليه مختلف المتدخلين من جمعويين وفنانين وإعلاميين وسياسيين..

تم التأكيد خلال الندوة الصحفية التي نظمتها جمعية «ماتقيش ولدي» مساء أول أمس على الدعم غير المشروط لكل التنظيمات المجتمعية والدوائر الحكومية..التي تسعى إلى تمتيع الأطفال بكل حقوقهم الأساسية، لكي يكونوا في منأى عن كل أشكال الاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، وفق ما تقتضيه اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل والتي صادق عليها المغرب منذ سنة 1993 إلى جانب برتوكول الاختياري سنة 2000.

وضعية كارثية

أكدت نجاة أنوار رئيسة جمعية «ما تقيش ولدي»، على أن الاعتداءات الجنسية على الأطفال، صارت بشكل وضعية كارثية والظاهرة آخذة في التفاقم بالإضافة إلى تصاعد وتيرتها عبر السياحة الجنسية وتأثيرات الشبكة العنكبوتية، كما أبرزت أن حملات التحسيس جعلت العديد من الأسر تلجأ إلى مراكز الاستماع لتسليط الضوء على الميثاق والهوية البصرية الجديدين بالإضافة إلى إطلاق حملة وطنية من طرف الجمعية لصالح الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية.

وتعتبر جمعية «ما تقيش ولدي» من مكونات المجتمع المدني، التي ما فتئت تعمل من أجل صيانة وحماية حقوق الأطفال ضد كل أشكال الاعتداء والاستغلال الجنسيين، واعتبرت المتحدثة أن موضوع الاعتداءات الجنسية اتجاه الأطفال كان إلى وقت قريب من المواضيع المحرم الحديث حولها، بيد أن مساهمة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني و المؤسسات الحكومية ساعدت في تغيير التمثلات السائدة حول الظاهرة وذلك بانخراط فاعلين من ميادين شتى من إعلاميين وحقوقيين وفنانين وسياسيين...

حماية الأطفال واجب

وفي مداخلته الموجهة للحاضرين، أبرز رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن ظاهرة الاعتداء الجنسي على الأطفال لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات، وحماية الأطفال هي حق وواجب على جميع المواطنين؛ يمليه كون هذه الفئة هي أساس المستقبل، كما يجب عدم إغفال معاناة الآباء والأمهات من مخلفات هذا النوع من الجرائم التي تؤثر بصورة مستديمة على سلوك الأطفال، وأضاف قائلا «هذا عمل يومي وتثقيف لا يجب أن يظل موسميا ويجب الإتحاد للحد من هذه الجرائم».

ومن جهته، أشار محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن التقرير الموضوعاتي الأخير حول مراكز حماية الطفولة، رسم صورة قاتمة عن وضعية الأطفال المتخلى عنهم وفي وضعية معقدة، فهذه الفئات على حد تعبيره، هي فئات تجهل حقوقها ولا يسعفها وضعها الفيزيولوجي على المقاومة والتصدي للاعتداء، كما أشار إلى أن من بين الأسباب التي منعت هذه الظاهرة من البروز إلى الواجهة سابقا هو عدم اقترانها بالقتل مثلما حدث مؤخرا بجرف الملحة، لطفلة لا يتعدى عمرها الخمس سنوات راحت ضحية الاختطاف والاغتصاب والقتل من طرف ابن خالتها والبالغ من العمر 17 سنة، الذي ألقت المصالح الأمنية القبض عليه يوم الأربعاء الماضي، علما أن الجاني وكما ذكرت المصالح الأمنية كان يتزعم الاحتجاجات المنددة بالجريمة، الحادثة التي لقيت استغراب وتنديد واسعين من طرف الجميع.. وأيضا لكون الموضوع يعتبر من الطابوهات ويقترن لدى الأسر المغربية بالعار، وأوصى بأن تتضمن مسودة القانون الجنائي أقسى العقوبات في حق المجرمين الذين يعتدون على الأطفال جنسيا.

رعب ومعاناة

وقفت المساعدة الاجتماعية ليلى أبو الوفا، على المعاناة البليغة التي تمر منها الأسر التي راح أبناؤها ضحية الاعتداء الجنسي والوضع النفسي المزري الذي يكابده الضحايا، وأوضحت أن تعدد المصالح وتعقد الإجراءات يدفع بالأسر الفقيرة التي تعاني من هذا المشكل أكثر من غيرها إلى التخلي عن حقوقها في ظل إكراهات الحصول على القوت اليومي، وعدم قدرتها على تتبع المجرمين حتى النهاية عبر ردهات المكاتب والإدارات، كما عرجت على أن الظاهرة صارت تكتسي أبعادا أخرى خاصة مع تسجيل حالات للاعتداءات الجنسية ضد الأطفال؛ يكون مقترفوها أفرادا من الأسرة ذاتها وهذا يؤدي إلى عيش الأطفال لرعب حقيقي أمام التهديد بالتصفية إذا ما اعترفوا بما يمارس عليهم، وقد يؤدي في آخر المطاف، حين تكتشف الحقيقة، إلى تصدع الأسر وإصابة الضحايا بعقدة الذنب، التي تلازمهم طيلة حياتهم، وخلصت المتحدثة إلى أن وجود ترسانة قانونية ناجعة قد يؤدي إلى رد الاعتبار للضحايا وذويهم ولكن ما يلزم هو الانتقال إلى الوقاية والحماية لاستباق حدوث الاعتداءات.

وأكد الطبيب عبد الله دامي بصفته طبيبا شرعيا على أن مفهوم الاعتداء الجنسي ينضوي تحته أشكال مختلفة أخرى غير الاعتداء الجسدي من قبيل إجبار الطفل على القيام بأفعال جنسية كالتعري واستغلال الأطفال في الدعاية والإعلام لأغراض جنسية، لهذا السبب قامت وزارة الصحة بإحداث وحدات للطب الشرعي للحرص على خلق فضاء ملائم لاستقبال الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية، حيث يقوم الفريق الطبي بالبحث عن العوامل المشتركة في حدوث الاعتداءات الجنسية على الأطفال المرتبطة بكل من الطفل والأسرة و البيئة المحيطة، إلى جانب تقصي العلامات الجسمية والسلوكية التي تنجم عن الاعتداء، ليتم فيما بعد إدراجها في تقرير مفصل عن الحالة، يشكل دليلا علميا يعتمد عليه الجهاز القضائي للنظر في قضية انتهاك حرمة الطفل، علاوة على

ذلك يشمل دور الوحدات الطبية التأكد من عدم وجود أمراض متنقلة جنسيا ومنع حدوث الحمل خصوصا لدى المراهقات، إلى جانب تركيز الأطباء على تقديم العلاج النفسي اللازم.

وللإشارة فقد عرفت الندوة حضورا لثلة من الممثلين المغاربة الذين أجمعوا على أهمية دور الفن والسينما بشكل أخص في فضح ظاهرة الاعتداء الجنسي، على الأطفال وفي توعية المواطنين بضرورة التصدي لهذه الظاهرة ومحاربتها على أمل القضاء عليها قبل أن تحصد المزيد من الضحايا.

جروح لا تندمل

ولأن الأطفال هم الثروة الحقيقية للبلاد وهم المستقبل والأمل، فإن المشاركين في الندوة الصحفية، شددوا على ضرورة عدم الالتزام بالسكوت على اغتصابات تخلف جروح لا تندمل بسهولة، وتظل راسخة في عقول وأفئدة الضحايا وأسرهم في هذا الإطار، اعتبرت نجاة أنوار رئيسة الجمعية أنه من اللازم وضع أسس ثقافة جديدة للتكفل بالضحايا، وحمايتهم من مختلف الاعتداءات، مع التشديد على أهمية العمليات التحسيسية والتربية الجنسية في المجتمع، لأن صغر سن الأطفال يجعلهم يجهلون الاعتداء الجنسي والتحرش، كما سجل المشاركون كذلك ردود الفعل «المحتشمة» لمنظمات المجتمع المدني بسبب الطابع الأخلاقي والثقافي المرتبط بقضايا العنف الجنسي عامة.

أرقام ومعطيات

ما زال المغرب يفتقر إلى أرقام ومعطيات دقيقة حول الاعتداءات الجنسية، التي تطال الأطفال غالبيتهم من أوساط فقيرة، باستثناء بعض التقارير الصادرة في الآونة الأخيرة، التي تؤكد تصاعد الظاهرة خاصة وكما أكدت ذلك ليلى أبو الوفا المساعدة الاجتماعية، حدوث اعتداءات جنسية من طرف أحد الأقرباء، في حق طفولة بريئة لا تسلم حتى من أقرب المقربين، والنموذج الطفلة من جرف الملح بنواحي سيدي قاسم التي لا يتعدى عمرها الخمس سنوات، ويمكن أن يتسبب الاعتداء الجنسي على الأطفال بضرر في كل من المدى القصير وعلى المدى الطويل، بما في ذلك الأمراض النفسية والعاطفية والجسدية، وتشمل الآثار الاجتماعية والاكتئاب، والإجهاد الذهني، والقلق، اضطرابات الأكل، وقلة تقدير الذات، والألم المزمن، السلوك الجنسي، مشاكل في التعلم، ومشاكل السلوك ومنها تعاطي المخدرات والإجرام في سن البلوغ. وربما الانتحار..

الصبار يدعو إلى تشديد العقوبات ضد مرتكبي الاعتداء الجنسي على الأطفال

5/5576

◆ الرباط: هشام الفرجي/ رشيد قبول

لأن الجرح كان نديا ومازال ينزف بفاجعة أخرى من فواجع اغتصاب وهتك عرض الأطفال وقتلهم، لذلك دعا «محمد الصبار» الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء أول أمس الخميس، إلى تشديد العقوبات ضد المعتدين جنسيا على الأطفال في القانون الجنائي الذي تناقش حاليا مسودة مشروعه، لكي يتحقق الردع ضد منتهكي حرمات الأجساد البريئة، مذكرا بحادثة الاعتداء الجنسي وقتل الطفلة «سليمة» بجرف الملحة، بمدينة سيدي قاسم.

وكان الصبار يتحدث خلال الندوة الصحافية التي عقدتها بالرباط منظمة «ماتقيش ولدي»، والتي خصصتها للكشف عن خطتها الجديدة لمكافحة ظاهرة الاعتداءات الجنسية على الأطفال المغاربة.

كان أول المتدخلين «نجاة أنوار» رئيسة منظمة «ماتقيش ولدي»، التي ذكرت أنه بعد مسار امتد لـ11سنة من مواجهة الظاهرة، أصبح اليوم مفروضا على المنظمة الانتقال إلى شكل آخر من العمل لمكافحة اغتصاب الأطفال.

فوسط حضور بارز لفعاليات سياسية وحقوقية وجمعوية وفنية وممثلين لمختلف المنابر الإعلامية الوطنية والدولية، قدمت المنظمة، التي تأسست عام 2004، استراتيجيتها الوطنية من أجل الوقاية والتحسيس بظاهرة الاعتداء الجنسي على الأطفال، التي باتت تقلق أصحاب القرار والرأي العام، مستثمرة في ذلك وسائل التواصل الحديثة.

نجاة أنوار ذكرت بأن هذا الموضوع «كان في الماضي يعد أحد الطابوهات، حيث إن بعض الأسر كانت ترفض الرد على الاتصالات الهاتفية للجمعية»، أما اليوم فإنه بفضل مجهودات «ما تقيش ولدي» ومناضليها عبر ربوع الوطن، تم كسر هذا الطابو، وبات موضوع الاعتداء الجنسي على الأطفال يطرح نفسه بإلحاح، مسائلة الجهات الحكومية عن الإجراءات المتخذة من أجل حماية أبناء المغرب من هذه الاعتداءات.

أنوار اغتنمت الفرصة لتدعو الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها من أجل مواجهة ظاهرة «البيدوفيليا» في المجتمع المغربي، داعية إلى «وضع أسس ثقافية جديدة للتكفل بالضحايا، وحمايتهم من الاعتداءات الجنسية»، معبرة عن «أسفها لغياب التحسيس والتربية الجنسية في المجتمع، وهو ما يجعل الطفل عرضة للاعتداء».

ومن أجل هذا الغرض أنجزت «ماتقيش ولدي» أعمالا فنية تحسيسية من خلال كبسولات تبث على كل القنوات التلفزية للمملكة، تروم توعية الأغلبية العظمى من السكان بآفة التحرش الجنسي بالأطفال.